في الذكرى الـ 31 للغزو العراقي

الكويت ضربت أروع الأمثلة في دحر العدوان وإعادة الحق لأصحابه

ما إن تأتي صبيحة يوم الثاني من أغسطس من كل عام، حتى يتذكر العالم أجمع ما كان من حدث جلل ترك جرحاً غائراً في جسد الإنسانية عموماً والعروبة خصوصاً تمثل في إقدام النظام العراقي البائد بقيادة رئيسه المقبور صدام حسين على ضرب عرى الأخوة الإسلامية والعربية بغزو الأراضي الكويتية في عام 1990.

وبقدر ما يثيره هذا التاريخ من أسى، فإنه يمثل بوضوح علامة بارزة على صلابة الإرادة السياسية الكويتية مدفوعة بظهير شعبي واثق متحد في المطالبة بالحق الكويتي ودفع الظلم ليضربا معا أروع الأمثلة في التعاضد من أجل دحر العدوان ونصرة الشرعية وإرجاع الدولة التي أراد النظام الغاشم ضمها إلى دولته.

خلال تلك الأزمة الوجودية انبرى أمير البلاد (وقتها)، الشيخ جابر الأحمد (طيب الله ثراه) وولي عهده رئيس مجلس الوزراء إبان تلك الفترة (المغفور له) الشيخ سعد العبدالله، وبرفقتهما أمير الإنسانية الراحل الشيخ صباح الأحمد الذي كان حينها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لحشد التأييد الدولي والعربي للقضية الكويتية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحرير البلاد.

نتيجة للحق الأبلج لدولة الكويت والسعي الدؤوب من القيادة السياسية لاستعادة الشرعية والتلاحم الشعبي المنقطع النظير الذي ظهر جلياً بين الكويتيين الأوفياء التأمت أكثر من 30 دولة في تحالف عسكري دولي لتحرير دولة الكويت وتعود دولة حرة مستقلة ذات سيادة وهو ما قد كان في حرب التحرير أو ما عرف بحرب الخليج الثانية التي أنجزت المهمة خلال 40 يوماً.

وإبان تلك الأزمة علت موجة الرفض العربي لجريمة النظام العراقي البائد وأبدت أغلب الدول العربية موافقتها على التدخل العسكري لطرد القوات العراقية وسمع العالم أجمع الصوت المدوي للمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا وسائر دول مجلس التعاون الخليجي لتأكيد الحق الكويتي والتنديد بهذه الجريمة النكراء.

وسعت الدول العربية تلك إلى توسيع دائرة الإدانة الدولية للغزو العراقي ورفض كل ما يترتب عليه من نتائج مع تأكيد ضرورة انسحاب القوات العراقية وإعادة الشرعية الكويتية وتوسيع نطاق المشاركة في القوة العسكرية الدولية التي كان يجري حشدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة فاعلة من مصر وسورية.

ولم يكن تحرك القيادة السياسية الكويتية بمعزل عن محيطها الخليجي فقد بادر أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ الساعات الأولى من جريمة النظام العراقي البائد بالتحرك انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول المجلس.

ومثلت دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي الرافض للعدوان ونتائجه والمطالب بالانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية بلا شروط حيث عقد وزراء خارجيتها اجتماعا طارئا بالقاهرة في 3 أغسطس 1990 على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية.

ونجحت جهود دول المجلس في عقد القمة العربية الطارئة في القاهرة في 10 أغسطس 1990 وقد سبقها في السياق ذاته اجتماعان لوزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي يومي 3 و4 من الشهر ذاته على التوالي.

و كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن لتأمين انسحاب قوات النظام العراقي السابق وعودة الشرعية ومنها القرار 660 الصادر في 3 أغسطس 1990 الذي أدان الغزو وطالب بانسحاب فوري وغير مشروط والقرار 678 في 29 نوفمبر 1990 الذي أجاز استخدام الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة وصولا إلى قرارات أخرى صدرت لإزالة آثار العدوان.

و لم تكتف دول المجلس بهذه الجهود بل توجت مواقفها بقرارات اتخذتها القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون بالدوحة في ديسمبر 1990، حيث أكدت وقوف دول المجلس في وجه العدوان وتصميمها على مقاومته وإزالة آثاره ونتائجه.

واضطلعت دول المجلس بدور أساسي في عملية تحرير الكويت بتوظيف رصيدها السياسي والدبلوماسي وتسخير قدراتها العسكرية والمادية من أجل التحرير الذي تحقق في نهاية فبراير 1991 ويتم الاحتفال في الـ26 منه كما عملت بعد ذلك على المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإزالة آثار الغزو والاحتلال. إضافة إلى إصابة عرى الأخوة الإسلامية والعربية والإنسانية في مقتل امتدت آثار تلك الجريمة لتشمل شتى نواحي الحياة بالمنطقة لاسيما الاقتصادية منها فإلى جانب الخسارة البشرية التي لا تقدر بثمن المتمثلة في شهداء الكويت الأبرار الذين استبسلوا في الدفاع عن الوطن ووقفوا أمام آلة حربية هوجاء غير عابئين بميزان القوى شمل الدمار أغلب مرافق الدولة.

وعلى الصعيد العراقي وعقب بدء حرب التحرير خسر النظام البائد معظم قواته ولجأ إلى اتباع سياسة الأرض المحروقة عبر إشعال النيران في أكثر من 700 بئر نفطية على الأراضي الكويتية وحفر الخنادق التي ملأها بالنفط والألغام فضلا عن سكب كميات مهولة من النفط في مياه الخليج ما أفرز أضراراً بيئية جسيمة تطلب الخلاص منها عقودا عدة من العمل المتواصل. ما إن وضعت حرب الأربعين يوماً أوزارها بدحر القوات الغازية وإعادة السيادة الكويتية حتى اختطت السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه العراق ما بين العامين 1990 و2001 نهجاً راسخاً حازماً يستند إلى قرارات مجلس الأمن لا سيما القرار رقم 687 لسنة 1991.

ولم تتخذ دولة الكويت من الشعب العراقي عدواً، حيث نظرت إليه على أنه مغلوب على أمره وأنه ضحية للنظام الحاكم وقتها الذي استيقنت من أنه لا يمكن الوثوق به فساندت الشعب الشقيق باعتباره عربياً مسلماً ترتبط معه بروابط الجوار والدين والدم وأرسلت إليه المعونات بعد التحرير خصوصا للنازحين من الشمال والجنوب.

وتعددت وتنوعت مظاهر مساندة دولة الكويت للشعب العراقي فقد انطلقت المساعدات الكويتية إلى شعب العراق منذ عام 1993 وبدأت جمعية الهلال الأحمر الكويتي إرسال مساعداتها إلى لاجئي العراق في إيران منذ أبريل 1995.

و عقب حرب تحرير العراق في عام 2003 قدمت دولة الكويت العون إلى اللاجئين حتى أصبحت من أكبر المانحين له كما سلمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبرعا ماليا لتوفير غذاء ومأوى وصحة وتعليم للاجئين العراقيين وقدمت لها في عام 2010 مبلغا لإغاثة النازحين داخل العراق وتبرعت في 2014 لعملياتها الإنسانية بالعراق كما أغاثت في عام 2015 النازحين بتبرعات مالية متفاوتة القيمة.

و إلى جانب تعهد دولة الكويت في يوليو 2016 بتقديم مساعدات إنسانية للعراق بقيمة 176 مليون دولار خلال مؤتمر المانحين لدعم العراق الذي عقد برعايتها ودول أخرى في واشنطن استضافت في فبراير 2019 مؤتمرا دوليا لإعادة إعمار العراق بعد إعلان الحكومة العراقية تحرير مدينة الموصل من تنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية في يوليو 2017 وهو المؤتمر الذي شهد تعهدات بإسهامات قدرها 30 مليار دولار.

و ورغم سنوات القطيعة الكويتية–العراقية التي سببها نظام صدام حسين استهدفت السياسة الكويتية إعادة مياه العلاقات الثنائية إلى مجاريها عبر العديد من القنوات من أجل إنهاء مرحلة التوتر وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين في إطار ما درجت عليه دولة الكويت من الحرص على التعاون والتعاضد بين الشعوب العربية ونبذ الفرقة.

وجاءت زيارة أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد (طيب الله ثراه) في 29 مارس 2012 لترؤس وفد الكويت في القمة العربية التي عقدت في بغداد آنذاك كأول زيارة للقيادة الكويتية إلى العراق منذ الغزو الغاشم وأعقبها بزيارة رسمية أخرى إلى العراق في 19 يونيو 2019.

وكان عام 2010 قد شهد أول زيارة لمسؤول كويتي رفيع المستوى إلى بغداد منذ الغزو حيث زارها رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح في 22 سبتمبر 2010 وهي الزيارة التي تكررت في 12 يناير 2011 كما زارها في 12 يونيو 2013 رئيس مجلس الوزراء وقتها سمو الشيخ جابر المبارك.

وأدت دولة الكويت دوراً كبيراً في التعجيل باتخاذ مجلس الأمن القرار الخاص بخروج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي وفر له مكاسب كبيرة منها استعادة قوته الاقتصادية في المنطقة ووطد العلاقة الأخوية بين البلدين.

كلمة سمو الأمير الراحل جابر الأحمد في الأمم المتحدة عام 1990

الصين تؤكد مساندتها المطلقة لقضايا الكويت «العادلة» واحترامها لاستقلالها وسلامة أراضيها

أكدت الصين أمس، دعمها ومساندتها المطلقة لقضايا دولة الكويت «العادلة والحقة» مشددة على احترامها استقلال الكويت وأمنها وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها.

وقالت وزارة الخارجية الصينية في بيان لـ (كونا) بمناسبة الذكرى الـ 31 على الغزو العراقي لدولة الكويت «نؤكد على مواقفنا الثابتة إزاء دعم ومساندة الكويت في قضاياها المختلفة».

واستذكرت وقوف بكين الدائم الى جانب الكويت ورفضها الاحتلال العراقي لها آنذاك ودعوتها المتكررة للانسحاب من الأراضي الكويتية الى جانب دعمها للقرارات الدولية بهذا الشأن.

وأشارت الى الحفاوة والدعم اللذين حظي بهما سمو أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه اثناء زيارته للصين في ديسمبر عام 1990 لحشد الدعم الدولي ضد الاحتلال العراقي الغاشم للكويت وإلزام العراق بالانسحاب منها واستعادة سيادتها وأمنها.

واستعرضت العلاقات التي تجمع الصين بالكويت في مختلف المجالات وعلى كل الاصعدة ومسيرتها التاريخية التي تعود الى عام 1971 مشيدة بالشراكة الاستراتيجية الصينية – الكويتية القائمة بين البلدين الصديقين وضرورة تعزيزها في المجالات الاقتصادية والتنموية. وجددت (الخارجية) الصينية ضرورة حل أو احتواء أي أزمة أو نزاع بمنطقة الشرق الأوسط ولاسيما في الخليج العربي بالوسائل السلمية لضمان تحقيق الامن والاستقرار في تلك المنطقة وتجنب تفاقم الأوضاع فيها.

بعد 31 عاماً على الغزو العراقي الغاشم

البيئة الكويتية لا تزال تعاني وتأثيراتها السلبية طالت مختلف مناحي الحياة

رغم الجهود الجبارة التي قامت بها ولا تزال الجهات المعنية بإعادة تأهيل البيئة الكويتية مما أصابها من تدمير جراء الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت في عام 1990، فإنها مازالت تعاني ولم تستكمل تعافيها بعد مرور 31 عاماً وامتد تأثيرها السلبي ليشمل مختلف مناحي الحياة.

ولم يقتصر العدوان العراقي الغاشم على الكويت عسكرياً، فحسب بل اتبع سياسة الأرض المحروقة التي امتد تأثيرها التدميري على البيئة الكويتية البرية والبحرية والهوائية بعد أن لجأ إلى تفجير وإحراق الآبار النفطية وضخ النفط في البحر فأدي الى تدمير الغطاء النباتي وتفكك التربة وتشقق الطبقات الجيولوجية الصلبة القريبة من السطح وتلوث المياه الجوفية.

وفي هذا الشأن، قال وزير النفط ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس لـ (كونا) أمس: إن الكارثة البيئية التي خلفها الغزو العراقي لدولة الكويت تعتبر واحدة من أسوأ الكوارث البيئية التي شهدها العالم، إذ تم إشعال وتدمير أكثر من 700 بئر نفطي منتشرة في البلاد مما تسبب في تلوث التربة الكويتية.

وأوضح الوزير الفارس أنه نتيجة لهذه الكارثة تكونت أكثر من 300 بحيرة نفطية يقدر حجمها ب 22ر5 مليون برميل من النفط ليتم إثر ذلك البدء في تنفيذ برنامج الكويت لإعادة تأهيل البيئة في مناطق العمليات النفطية الذي يعتبر من أكبر المشاريع البيئية لمعالجة التربة الملوثة بالنفط على مستوى العالم.

وأضاف: «إننا نسعى جاهدين من الانتهاء من العمل في تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل المناطق المتضررة نتيجة البحيرات النفطية وأكوام الأتربة الملوثة بالنفط والتسربات النفطية من المشاريع في نهاية 2024 وفق الالتزامات التي وضعتها الأمم المتحدة».

وذكر أنه تم الانتهاء من تنفيذ مردمين صمما بأحدث الوسائل الهندسية والمعايير العالمية لمنع تسرب أي ملوثات الى التربة أحدهما في شمال الكويت ويتسع لمليون و700 ألف متر مكعب والآخر في جنوب حقل برقان حيث يتسع ل580 الف متر مكعب.

ولفت إلى أنه تم الانتهاء من مشروعين آخرين للحفر ونقل التربة عالية التلوث من الشمال والجنوب إلى المرادم الهندسية التي تم تنفيذها والانتهاء من هذه المشاريع عام 2017 ومن خلالها تم التعامل مع مليونين و28 ألف متر مكعب من التربة الملوثة من الإجمالي العام البالغ 26 مليون متر مكعب من التربة التي تحتاج إلى إعادة تأهيل.

وأوضح الوزير الفارس، أنه من خلال هذين المشروعين تمت إزالة التلوث من المناطق الساحلية بالإضافة إلى تنظيف وردم وتسوية الحفر التي تم إنشاؤها لمكافحة حرائق الآبار المشتعلة والنفط المحروق على سطح الأرض، لافتاً إلى أن تأهيل هذه المناطق تم بعد إزالة المواد غير المتفجرة فيها.

وذكر أن شركة نفط الكويت المناطة بالقيام بأعمال إعادة تأهيل التربة وقعت خمسة عقود كبيرة لمعالجة التربة الملوثة التي لها علاقة ببرنامج الكويت لإعادة تأهيل البيئة وستعمل مشاريع المعالجة الخمسة على إصلاح وتأهيل نحو 13 مليون متر مكعب في شمال وجنوب الكويت.

وبين أن هذه المشاريع ستجني فوائد بيئية واستعادة النظام البيئي للأراضي وتوفيرها لخطط التطوير المستقبلية موضحا أن شركة نفط الكويت بذلت أقصى جهودها بالتعاون مع نقطة الارتباط الكويتية لتحقيق هذا الإنجاز المهم من خلال تخصيص أكثر من 50 في المئة من الأموال الممنوحة من الأمم المتحدة لهذه المشاريع.

وأعلن أن صيف 2022 سيشهد طرح مشاريع مكملة لخطة معالجة التربة المتعلقة بباقي المطالبات البيئية، حيث سيتسنى لنا معالجة المزيد من التربة الملوثة.

ولفت الفارس إلى أن القطاع النفطي يولي اهتماماً كبيراً بالجانب البيئي لعملياته المختلفة ومحاولاته الحثيثة لتقليل التأثير على البيئة إذ نفذت شركة نفط الكويت مشاريع كبيرة مختصة في خفض نسبة حرق الغازات في مناطق الشركة.

وأشار إلى أن الشركة أدارت المخلفات الصناعية بما يتوافق مع اشتراطات الهيئة العامة للبيئة وكذلك تم إنشاء محميات طبيعية في مناطق الشركة والمناطق البحرية للمحافظة على الحياة النباتية والحيوانية.

وأكد أن الاهتمام بالصحة والسلامة والأمن والبيئة يعتبر من أهم الأولويات الواردة ضمن التوجهات الاستراتيجية العامة لمؤسسة البترول الكويتية حتى 2040، إذ تهدف المؤسسة من خلال خططها المختلفة إلى تحقيق أداء عال في الصحة والسلامة والأمن والبيئة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وبين أنها وضعت هذا الهدف نصب عينيها ورسمت بذلك معايير ولوائح صارمة للصحة والسلامة والأمن والبيئة فضلا عن حرص القطاع النفطي في تعزيز ثقافة حماية الصحة والسلامة والمحافظة على مختلف الموارد المنتجة من خلال رفع الكفاءة وتقليل الانبعاثات الي الحد الأدنى.

وأكد «التزام القطاع النفطي بتكريس الموارد المتاحة سواء استثمارات مالية أو طاقات بشرية من أجل تحقيق الريادة على مستوى الشركات النفطية الإقليمية والعالمية في مجال صحة الإنسان وسلامته والمحافظة على بيئة نظيفة وهي مسؤولية نحرص عليها».

من جانبه قال القائم بأعمال المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور مانع السديراوي، في تصريح مماثل لـ (كونا): إن المعهد استحدث برنامج التلوث البيئي والمناخي عقب التحرير لتقييم التحديات المتعلقة بالبيئة الجوية والمائية والأرضية من حيث التغير المناخي والتلوث النفطي وغير النفطي ويعمل البرنامج على تحسين إدارة النفايات في الكويت عن طريق إجراء أبحاث لفهم الملوثات المستجدة وتقييم مدى فعالية الجهود المبذولة حالياً للحد من التلوث.

وأوضح السديراوي أنه تم عمل الكثير من الدراسات منها دراسة عن نظام منع زحف وتكدس الرمال على المنشآت والطرق السريعة وهو نظام متكامل معروض حاليا على وزارة الأشغال العامة مؤكدا أن المعهد يضع استراتيجيات خمسية تتوافق مع برنامج عمل الحكومة وتحديات المحور الرابع في البرنامج الخاص بالبنى التحتية.

وبين أنه بعد التحرير مباشرة قام المعهد بأول مشروع حول تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن الغزو العراقي وهو برنامج (الرصد والتقويم البيئي) وتم تحديد المناطق المتأثرة سواء البحيرات النفطية نتيجة حرق الآبار والخطوط الدفاعية العراقية (الخنادق البترولية) والمخلفات الحربية في الصحراء حيث تم عمل مسح شامل وتقييم للاضرار وهذا المشروع افاد الكويت في مطالباتها البيئية والحصول على التعويضات لاعادة التأهيل.

وأكد ضرورة الوعي المجتمعي بأهمية البيئة الصحراوية وضرورة التعاون للمحافظة على البيئة الصحراوية لافتا إلى أن كافة الجهات المعنية بإعادة تأهيل البيئة وعمل المحميات لابد أن يرافقها وعي بأهميتها خاصة ان كثرة الحركة فيها يضر بها ويؤدي الى تدهورها.

بدوره قال الخبير البيئي والمدير العام للهيئة العامة للبيئة الأسبق الدكتور محمد الصرعاوي، لـ (كونا): «إن التصدعات التي حدثت نتيجة للغزو العراقي مازالت موجودة وستظل آثارها على المدين القصير والبعيد إضافة إلى أن حرق آبار النفط وتلوث التربة بالزيوت والبرك النفطية مازالت تغطي مساحات كبيرة وتقدر بأكثر من 20 مليون متر مكعب وتصل أعماقها الى نحو خمسة أمتار في بعض المناطق».

وأشار الصرعاوي إلى «أن هناك أيضا انكشافا لبعض الألغام التي لم تنفجر نتيجة حركة الرياح في الصحراء وتشكل خطرا على الإنسان كذلك زيادة تفكك التربة بسبب حركة الآليات العسكرية ما أدى الى تصاعد كميات عالية من الغبار الناعم ويصل إلى المدن القريبة من الصحراء المعرضة لحركة الرياح».

وفي السياق ذاته تواصل وزارة الكهرباء والماء التعاون مع الجهات المعنية بإعادة تأهيل البيئة (نقطة الارتباط الوطنية الكويتية) بناء على مذكرة التفاهم التي وقعت عام 2010 بهدف تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البيئة المتضررة فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم معدلة بناء على المتطلبات الحالية والمستقبلية لتنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة.

كما تقوم الوزارة بمتابعة مشروع إعادة تأهيل المياه الجوفية للكويت عبر تشكيل مجموعة فنية مشتركة للتخطيط والاشراف على تنفيذ المشروع من خلال التنسيق والتشاور مع الجهات المعنية في الدولة ومراجعة وتقييم جميع المعلومات البيئية والايكولوجية والتكنولوجية المتوافرة والمتعلقة بالمشروع والحرص على تنفيذ خطة الرصد البيئي طويلة الأمد والعمل على تنفيذها.

تفجير آبار النفط الكويتية على يد الجنود العراقيين عام 1990

التلوث أصاب البيئة والطيور

تدفق النفط من الآبار المشتعلة

الفارس: الكارثة البيئية التي خلفها الغزو العراقي واحدة من أسوأ الكوارث البيئية التي شهدها العالم